

# قضاء الانقلاب يلغي قرارا بمنع وزير إعلام المخلوع من السفر والتصرف بأمواله



الأربعاء 14 ديسمبر 2016 07:12 م

قضت محكمة اليوم الأربعاء، بإلغاء قرار النيابة العامة بمنع أنس الفقي، وزير الإعلام إبان حكم المخلوع "حسني مبارك" من السفر والتصرف بأمواله فيما أيد منع الحقوقية عزة سليمان من التصرف في أموالها، وفق مصدر قضائي.

وقال المصدر للأناضول مفضلاً عدم ذكر اسمه، إن "محكمة جنايات شمال القاهرة قضت بقبول تظلم أنس الفقي من قرار منعه من السفر والتصرف بأمواله؛ استناداً على حكم قضائي في فبراير الماضي ببراءته من اتهامه بالكسب غير المشروع".

وفي 5 فبراير 2013، قرر جهاز الكسب غير المشروع إحالة أنس الفقي، وزير إعلام المخلوع، إلى محكمة الجنايات؛ لاتهامه بتحقيق كسب غير مشروع قيمته 33 مليون جنيه و400 ألف جنيه (1.86 مليون دولار) بطريق غير مشروع، مستغلاً في ذلك نفوذه الوظيفي في الفترة ما بين عامي 2002 و2011.

وتضمن قرار الاتهام أن "الفقي استغل منصبه الوزاري كوزير للإعلام ومن قبلها كرئيس لهيئة قصور الثقافة في تحقيق تلك الثروة التي عجز عن إثبات مصادرها الشرعية، والتي تمثلت في أرصدة مصرفية وعقارات وأراضٍ وسيارات فاخرة وغيرها". قبل أن يتم تبرئته فبراير الماضي.

من ناحية آخر، قضت ذات المحكمة بتأييد منع الناشطة الحقوقية عزة سليمان، رئيس مؤسسة "قضايا المرأة" (حقوقية مستقلة)، من التصرف في أموالها وذلك عقب اتهامها في القضية المعروفة إعلامياً بـ"التمويل الأجنبي".

ويحاكم حقوقيون مصريون على ذمة قضية تعرف بـ"التمويل الأجنبي"، وتعود إلى عام 2011، بتهمة "تلقينهم تمويلًا أجنبيًا من جهات خارجية بالمخالفة لأحكام القانون، بمبلغ يزيد على مليون ونصف دولار أمريكي"، وفق أوراق القضية التي اطلعت عليها الأناضول.